تقرير وتوصيات

المؤتمر العربي السادس للاستثمار في الأمن الغذائي
"الزراعة الذكية خيار واعد للعالم العربي"

الفجيرة – دولة الإمارات العربية المتحدة

14 – 15 تشرين الثاني (نوفمبر) 2018

عقد المؤتمر العربي السادس للاستثمار في الأمن الغذائي تحت عنوان "**الزراعة الذكية خيار واعد للعالم العربي**" بإمارة الفجيرة بدولة الإمارات العربية المتحدة يومي 14 و15 تشرين الثاني (نوفمبر) 2018، تحت الرعاية الكريمة لصاحب السمو الشيخ حمد بن محمد الشرقي عضو المجلس الأعلى للاتحاد حاكم الفجيرة، وبحضور سمو الشيخ محمد بن حمد الشرقي، ولي عهد الفجيرة، وعدد كبير من أصحاب المعالي والسعادة ورجال المال والأعمال والخبراء والباحثين العرب والدوليين وحشد كبير من المشاركين من دولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية. وقد نظم المؤتمر من قبل اتحاد الغرف العربية، بالتعاون مع وزارة التغير المناخي والبيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة، واتحاد غرف التجارة والصناعة بدولة الإمارات العربية المتحدة، وغرفة تجارة وصناعة الفجيرة، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، والاتحاد العربي للصناعات الغذائية، وبمشاركة الغرف العربية واتحاداتها والشركات العربية والدولية الرائدة في مجال الأمن الغذائي والمنظمات والاتحادات والمؤسسات التمويلية العربية والدولية المعنية.

وهدف المؤتمر إلى الإضاءة على أهمية الاستثمار في "الزراعة الذكية"، لأنها تركز على الاستغلال الأمثل للزراعة لأقل مساحة من الأرض وأقل كمية من المياه بأفضل الشروط الصحية والبيئية للحصول على أفضل إنتاج من المحاصيل، مما يجعلها خيارا مستقبليا واعدا للعالم العربي لتحقيق إنتاج زراعي مستدام

ومواجهة مشكلات محدودية الموارد والتغير المناخي التي تواجه القطاعات الزراعية في الدول العربية. كما هدف إلى الاطلاع على الفرص الجديدة واستنهاض طاقات القطاع الخاص العربي لتحقيق نقلة نوعية في الاستثمارات تستجيب لاحتياجات وأولويات العالم العربي التي تتطلب مقاربة قضية الأمن الغذائي في سياق التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، ارتكازا على العلم والتكنولوجيا والريادة والابتكار، سواء على مستوى المشروعات الوطنية أم على مستوى العمل العربي المشترك.

ويأتي انعقاد هذا المؤتمر بعد النجاح الباهر الذي حققته المؤتمرات الخمسة المتخصصة في مجال الأمن الغذائي التي عقدها اتحاد الغرف العربية في السنوات السابقة واستضافت الفجيرة خامسها، وحققت تطوراً نوعياً في توسيع إدراك مجتمع الأعمال العربي بالإمكانيات الزراعية في العالم العربي ونجحت في الحث على إقامة عدد من مشروعات الأمن الغذائي.

الجلسة الافتتاحية

افتتح المؤتمر بكلمة اتحاد غرف التجارة والصناعة بدولة الإمارات العربية المتحدة من قبل سعادة خليفة خميس مطر الكعبي، رئيس غرفة تجارة وصناعة الفجيرة، الذي رحب بالمشاركين في إمارة الفجيرة التي تعتبر رئة الإمارات. ووجه تحية شكر وتقدير لسمو حاكم إمارة الفجيرة وسمو ولي العهد لرعايته للمؤتمر وما يوليه من اهتمام للقضايا العربية. واكد على أهمية شعار المؤتمر الذي يتمحور على الزراعة الذكية القادرة على تحمل الظروف المناخية والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في زيادة الإنتاجية على اقل مساحة من الأرض وبأقل كمية من المياه مما يعتبر خياراً مستقبلياً واعدا للعالم العربي. ونوه بالتعاون الوثيق القائم في الإمارات بين الحكومة والقطاع الخاص لإقامة منظومة متكاملة لتحقيق الأمن الغذائي المستقبلي.

وخاطب المؤتمر معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي، وزير التغير المناخي والبيئة بدولة الإمارات العربية المتحدة، الذي أشار إلى أن شعار المؤتمر يتماشى مع شعار الدولة التي تنتهج الزراعة الذكية أسلوباً للنهوض بالأمن الغذائي على الرغم من حداثة هذا المفهوم، وذلك سيرا على خطى المرحوم مؤسس دولة الإمارات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيب الله ثراه، والذي كان يؤمن أن الإنسان يستطيع أن يحقق أي شيئ لو توفرت له الإرادة. وأشاد بإنجازاته وريادته في مجال الأمن الغذائي سواء في الإمارات أم في العالم بشكل عام بما لامس حياة الملايين من البشر. كما أفاد عن ما تقوم به الدولة حاليا لتوفير المناخ الاستثماري المناسب وتشجيع الاستثمار في الأمن الغذائي في الامارات كما في دول العالم، ودعم البحث العلمي والمشروعات البحثية المبتكرة.

ثم وجه معالي أ. د. خالد حنفي، الأمين العام للاتحاد، تحية إلى حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن محمد الشرقي عضو المجلس الأعلى حاكم إمارة الفجيرة، على رعايته المؤتمر ممثلا بسمو ولي العهد الشيخ محمد بن حمد الشرقي. وأكد على أهمية النظر إلى قضية الأمن الغذائي بالمفهوم الشامل لأنها تتمدد لمشكلة التوزيع الذي يشمل فاقد الغذاء والمتداول منه، وبالتالي أهمية اللوجستيات بالأخص وأن هناك نحو 30 في المئة من الهدر اللوجستي، موضحا أن تكنولوجيا الزراعة اختلفت وباتت تعتمد على صناعة الزراعة وليس الزراعة في مفهومها التقليدي فقط، موضحا أنّ رسالة اتحاد الغرف العربية، الذي يضم مجتمع الأعمال المسؤول عن 70 في المئة من الانتاج والتوظيف العربي ومنها الغذائي، هي أنه لا بد من التركيز على بدائل مختلفة للتعاون بين الحكومات والقطاع الخاص، حيث العبرة في التحالفات وليس فقط في التجارة المباشرة. وأكد على اهمية إمارة الفجيرة التي من الممكن أن تكون نقطة محورية لوجستية لمستودعات وصوامع ليس على على مستوى الدولة فحسب بل على مستوى المنطقة العربية. وكذلك الأمر نحتاج إلى أن يكون لدينا عدة نقاط ارتكازية لوجستية للتجميع والتصنيع الذي يوفر قيمة مضافة للوطن العربي.

كما أكد سعادة محمد بن عبيد المزروعي، رئيس الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، على أهمية تطوير الاستثمارات الزراعية في العالم العربي، معتبرا أن هناك تحديات كبيرة يواجهها عالمنا العربي على الرغم من توفر الامكانات والموارد الطبيعية، موضحا أن الاستثمارات لم تحقق المطلوب، ومن هنا الخوف من تفاقم الفجوة الغذائية العربية. ورأى أن الدول العربية بذلت جهودا وتضع قضية الأمن الغذائي في سلم الأولوية في سياساتها لهذا القطاع الذي يستوعب نسبة عالية من القوى العاملة. وأكد أن مستقبل الزراعة يعتمد على التكيف مع التطورات التكنولوجية والمناخية، حيث استخدام التقنيات الحديثة يعتبر من أهم الحلول. وأشار إلى الاهتمام الذي توليه الهيئة في اعتماد أحدث التكنولوجيا عبر شركاتها المنتشرة في الدول العربية والبالغ عددها 44 شركة.

ثم قدمت كلمة متلفزة لمعالي الدكتور جوزيه غرازيانو دا سيلفا، مدير عام منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو)، الذي لفت إلى ارتفاع عدد الذين يعانون من سوء التغذية في العالم للسنة الثالثة على التوالي في عام 2017 بعد عقود من الانخفاض، بحيث بلغ عدد الجياع في العالم حاليا 821 مليون إنسان، بما يعادل 11% من تعداد سكان العالم. كما لفت إلى أن العدد يصل في منطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا إلى رقم غير مسبوق هو 52 مليون إنسان، بينما ترتفع أيضا نسبة من يعانون من السمنة إلى 26.7% لتعتبر من الأعلى بين المناطق في العالم. واعتبر أن بالإمكان وضع نهاية للجوع وسوء التغذية لدى توفر الإرادة السياسية واتخاذ إجراءات شجاعة وطارئة، بإنهاء النزاعات والتركيز على أجندة التنمية المستدامة والتحول إلى نظم الاستهلاك الصحية، وبناء نظم تراعي احتياجات صغار المزارعين، ومعظمهم من النساء. وشدد على أهمية استغلال الطاقات المتنامية للتكنولوجيا والابتكارات، وعلى إدماج الشباب في تنمية المناطق الريفية. كما

أكد على أن المفتاح الرئيسي لتحقيق ذلك هو الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وأنه ليس من الممكن خلق وظائف لائقة للشباب من دون تعاون القطاع الخاص.

وألقى معالي أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، كلمة اعتبر فيها أنه ينبغي علينا ونحن نتناول شؤوننا المهمة عدم التهوين ولا التهويل بل لننظر إلى القضايا بحجمها. وأكد أنه لا يبالغ عندما يقول إنّ قضية الأمن الغذئي هي قضية وجود استنادا إلى واقع مزعج وحقائق مقلقة، مشيرا إلى أن العالم العربي يستورد نصف احتياجاته من الغذاء، وهناك دول عربية تستورد أكثر من 70 في المئة من احتياجاتها من الحبوب، كما أننا من أكبر مستوردي اللحوم، فيما تعتبر مصر أكبر مستورد للقمح على مستوى العالم. ولفت إلى أن الأمر له بعد سياسي لا يخفى على أحد وعلينا الاستعداد لصون البقاء، مستشهدا بالعديد من التهديدات التي واجهها العالم العربي في التاريخ الحديث ومشيرا إلى أن ارتفاع أسعار الغذاء العالمية لعبت دورا رئيسيا في إشعال الأوضاع في عدد من دول المنطقة. وحيا دولة الإمارات العربية المتحدة وإمارة الفجيرة ودعا إلى تكثيف الجهود والتعاون بين الحكومات والقطاع الخاص لتعزيز الأمن الغذائي، لافتا إلى أهمية مبادرة السودان في هذا المجال التي أطلقت في قمة الرياض الاقتصادية عام 2013، والتي تركز على تعزيز الاستثمار في السلع الغذائية الرئيسية التي يمتلك السودان ميزة أساسية فيها.

وفي ختام الجلسة الافتتاحية، قدم ولي عهد الفجيرة صاحب السمو الشيخ محمد بن حمد الشرقي دروعا تكريمية لكل من: وزير البيئة والتغير المناخي في دولة الإمارات العربية المتحدة معالي الدكتور ثاني بن احمد الزيودي، أمين عام جامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، أمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، رئيس الغرفة العربية البرازيلية الدكتور روبنز حنون، وسعادة محمد بن عبيد المزروعي رئيس الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، وكذلك للجهات الراعية.

كما جرى توقيع اتفاقية تعاون بين غرفة تجارة وصناعة الفجيرة ومجلس الإمارات للمستثمرين بالخارج.

وعقد في إطار المؤتمر خمس جلسات عمل متخصصة تحدث فيها نخبة من كبار رجال الأعمال والرسميين والخبراء المختصين. وبحثت جلسات العمل في تجارب زراعية رائدة، وناقشت سياسات واستراتيجيات دعم الأمن الغذائي والمائي العربي ارتكازا على العلم والتكنولوجيا الحديثة للتنمية المستدامة وعلى الجودة ومعايير السلامة الغذائية، وتناولت ما يلي:

- **الجلسة الأولى: «مشروعات ومبادرات زراعية رائدة لدولة الامارات العربية المتحدة».**

- **الجلسة الثانية: «آليات ومجالات التمويل التي يحتاجها القطاع الخاص للاستثمار في التحديث والاستدامة».**
- **الجلسة الثالثة: «الزراعة الذكية والتكنولوجيا والبحث العلمي لتطوير إنتاج وتصنيع الغذاء والمشروبات»**
- **الجلسة الرابعة: «دور القطاع الخاص العربي في تعزيز الجودة والسلامة في القطاعات الغذائية».**
- **الجلسة الخامسة: «زيادة الرقعة الخضراء ومكافحة التصحر: التحديات والفرص».**

توصيات المؤتمر

في ضوء جلسات العمل والمحاضرات والمداخلات والمناقشات التي جرت، أكد المؤتمر على أهمية تعزيز الجهود العربية المشتركة لمواجهة التحديات البيئية التي تواجه المنطقة العربية، خاصة ندرة المياه، وتدهور الأراضي الصالحة للزراعة، واتساع رقعة التصحر.

وأشاد المؤتمر بتجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، وما حققته من إنجازات متنوعة من خلال رؤيتها التنموية 2021 في مجال التحول نحو الاقتصاد الأخضر والأمن الغذائي، عبر التركيز على تبني الأنماط الزراعية المستدامة، كما أشاد بدور القطاع الخاص في الإمارات ومبادراته الرائدة في تبني أساليب وتقنيات الزراعة الذكية.

وكذلك نوّه بالإصلاحات والرؤى الجديدة التي تشهدها عدة دول عربية في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة والفرص الهائلة التي فتحت أمام الاستثمارات الزراعية الجديدة. وأشاد بدور صندوق خليفة لتطوير المشاريع في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الإقليمي والدولي، وبدور صندوق التنمية الزراعية السعودي في طرح المنتجات التمويلية الجديدة لدعم الزراعة المستدامة والتنمية الريفية. وكذلك مبادرة برنامج تمويل التجارة العربية البينية لدى صندوق النقد العربي لتوفير أسلوب "تمويل التجارة الممنهج" (Structural finance) المتخصص في تمويل ميسر لأطراف سلاسل التوريد الكاملة. بالإضافة إلى المبادرة الجديدة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) باستحداث صندوق مخصص للمزارعين الشباب، فضلا عن دور إيفاد في إدارة آلية تمويلية مخصصة للمشروعات المبتكرة لتحويلات المغتربين. ورحب بدور الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بإنشاء صندوق بإدارة القطاع الخاص لتمويل مشروعات الحد من تدهور الأراضي، بالتركيز على مشروعات القطاع الخاص المستدامة والذكية مناخيا ولإعادة التحريج والبنى التحتية الخضراء في المدن. وأيضا دور الشركة العُمانية للاستثمار الغذائي القابضة ومشروعها الجديد لإنشاء مجمع الابتكار الغذائي.

وأكد المؤتمر على أن التنمية الزراعية المستدامة من خلال الزراعة الذكية هي الركيزة الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي العربي، وأن تحقيقها يتطلب تعزيز التكامل الاقتصادي الزراعي، والتحسين الوراثي للمحاصيل، وحوكمة إدارة الموارد الطبيعية ومستلزمات الإنتاج، وخلق مناخ جاذب للاستثمار، واستخدام تكنولوجيا زراعية متطورة، والاستغلال الأمثل لموارد المياه السطحية والجوفية.

وتوصل المشاركون في المؤتمر إلى التوصيات التالية:

1. التأكيد على أهمية منتدى القطاع الخاص الذي ينظمه اتحاد الغرف العربية في إطار "الدورة الرابعة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية" التي ستعقد في الجمهورية اللبنانية خلال يناير 2019 تحت شعار "الثورة الصناعية الرابعة والتنمية المستدامة في سبيل اقتصاد عربي أكثر احتوائية"، والدعوة إلى إطلاق المبادرات التي تصب في تعزيز الاستثمار في الزراعة الذكية في العالم العربي وفي الاستثمارات الخضراء والحلول الزراعية المستدامة، كما في المحاور اللوجستية.
2. اختيار مناطق محورية متاخمة لبعض الموانئ العربية واعتماد مراكز لوجستية ومناطق تخزين وتجهيز وإنشاء مناطق صناعية، مع التوصية بإنشاء أول بورصة سلعية عربية. ويؤكد المؤتمر في هذا المجال على أهمية إمارة الفجيرة كمنطقة محورية، نظرا لموقعها الاستراتيجي وبنيتها التحتية المتطورة الحالية والتي قيد الإنشاء وموانئها المميزة وأماكن التخزين والصوامع الحديثة فيها.
3. أهمية النظر إلى قضية الأمن الغذائي بالمفهوم الشامل لأنها تتمدد لمشكلة التوزيع الذي يشمل فاقد الغذاء والمتداول منه، وبالتالي أهمية اللوجستيات والحد من الهدر اللوجستي، وبالتالي لا بد من التركيز على بدائل مختلفة للتعاون بين الحكومات والقطاع الخاص، حيث العبرة في التحالفات وليس فقط في التجارة المباشرة.
4. دعوة المصارف العربية وصناديق ومؤسسات التمويل العربية والإقليمية والدولية إلى فتح نوافذ وإطلاق مبادرات لتمويل القطاع الخاص في مجال الأمن الغذائي، وتشجيع ريادة الأعمال والابتكار خصوصاً للشباب في مجال المشروعات الزراعية والصناعات الغذائية في الأرياف.
5. دعوة الغرف العربية إلى الامتثال بالتجربة الرائدة لغرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس ولبنان الشمالي بابتكار نظام التتبع للسلع الغذائية في مختبرات مراقبة الجودة في الغرفة.
6. دعوة المستثمرين لأن يراعى في الاستثمارات الجديدة مواكبة التكنولوجيا الزراعية الذكية والمستدامة، ورفع مستوى المكننة في كل العمليات الزراعية والجودة والسلامة وفقا للمعايير العالمية، مع الحرص على التدريب المستمر للعاملين وترقية مهاراتهم. والتأكيد على دور صغار ومتوسطي المنتجين ودعوة الشركات الكبيرة إلى الأخذ بيدهم وتدريبهم وتعزيز مساهمتهم في عجلة الإنتاج الغذائي.

7. اعتماد "العيادات الزراعية الجوالة" التي أثبتت نجاحا في تعزيز جودة وكفاءة وسلامة الإنتاج الزراعي والغذائي، بالتزامن مع توسيع فرص التسويق وتثقيف للمزارعين وتحسين معيشتهم.
8. أهمية استخدام التكنولوجيا الحديثة في عمليات التصنيع الغذائي بهدف توفير الطاقة وغيرها من الموارد عن طريق التسخين بالأشعة تحت الحمراء والتعقيم البارد، والتكنولوجيا الحيوية لتعزيز النوعية والسلامة وتحسين المواصفات، وتكنولوجيا النانو لتحسين فوائد الغذاء وسلامته.
9. اعتماد التدوير والتكنولوجيا الجديدة للتغليف والتعليب وعبوات الحفظ والتخزين، والامتثال بالتجارب العالمية الرائدة والناجحة لهذه الغاية.
10. دعوة الدول العربية إلى الامتثال بتجربة الإمارات بالنسبة لمبادرة "العلامة الإماراتية للزراعة المستدامة" التي سيتم تطبيقها على المزارع بجميع أحجامها ومع جميع الجهات المعنية بالسلسلة الغذائية لتكريس الممارسات الزراعية المستدامة.
11. أهمية الاستثمار في تنمية الثروة الحيوانية مع التركيز على تحسين خصوبة ونمو الأغنام وعلى إنتاج الأعلاف على أسس مستدامة.
12. أهمية التعاون المتواصل بين الجهات الحكومية وغرف التجارة بهدف الارتقاء بصناعة الأغذية عبر وضع استراتيجية متكاملة تستهدف كل من تحديث السياسات والقوانين والتشريعات بما فيه تشريعات الصحة والصحة النباتية، وتطوير البنى التحتية في الأرياف ومن أجهزة الرقابة والمختبرات ومعاهد ومراكز الإرشاد والبحوث وتطوير قدرات التخزين والتبريد والشحن والتوزيع بما يخفف الهدر ورفع كفاءة الإنتاج، وبتوفير الأراضي لإقامة المصانع وتخفيض الرسوم والضرائب على المواد الخام، إلى جانب تطوير الرقابة الصحية على الأغذية وفقا للمعايير العالمية.
13. تعزيز التواصل بين المؤسسات الدولية والعربية الناشطة في دعم الأمن الغذائي مع القطاع الخاص في سبيل دعم تطوير ابتكارات وتقنيات إنتاج متقدمة، وأصناف محاصيل محسنة، وممارسات مستدامة لإدارة المحاصيل، وزيادة كفاءة استخدام الموارد المائية، بالإضافة إلى البحوث التطبيقية والتدريب.
14. تدعيم نظم الابتكار الوطنية والاستثمار في تحديث النظم التعليمية والتدريبية في العلوم الزراعية الحديثة بشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتعاون بين الدول العربية في هذه المجالات.
15. الاستفادة من تجربة البرازيل التي عرضت من قبل الغرفة التجارية العربية البرازيلية في مجال الزراعة العائلية وتكنولوجيا الزراعة القائمة على الثورة الصناعية الرابعة.
16. تذليل العقبات والتحديات التي تعرقل انسياب التجارة البينية العربية بصفة عامة، وتجارة المنتجات الزراعية والغذائية بصفة خاصة، بالعمل على توحيد المواصفات وتخفيض الضرائب المفروضة وتسهيل وتسريع العبور التجاري.
17. العمل على مكافحة التصحر وزيادة الرقعة الخضراء والتوسع في تقنيات الزراعة بمياه البحر، وإنشاء الأحزمة الخضراء حول المدن والطرق السريعة.

كما أوصى المؤتمر بالعمل على تنفيذ توصياته، وأن يرفع إلى الدورة القادمة للمؤتمر تقييم لما تم إنجازه من توصيات في هذا المؤتمر بغية.

وتخلل المؤتمر عقد لقاءات عمل ثنائية بين أصحاب الأعمال العرب للتعاون في إقامة مشروعات في مجال الأمن الغذائي. كما جرى خلال المؤتمر تقديم دروع تقديرية لرؤساء الجلسات والمتحدثين.

وبنهاية المؤتمر رفع المجتمعون أسمى آيات التقدير والامتنان إلى حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة – حفظه الله ورعاه، وصاحب السمو الشيخ حمد بن محمد الشرقي، عضو المجلس الأعلى للاتحاد حاكم الفجيرة – حفظه الله، على رعايته للمؤتمر واستقبال رؤساء الوفود المشاركة وإجراء حوار معهم حول تطلعاتهم بشأن مستقبل الاستثمار في مجالات الأمن الغذائي في الإمارات والعالم العربي. كما توجهوا بالشكر إلى سمو الشيخ محمد بن حمد الشرقي، ولي عهد الفجيرة، لتفضله بتشريف المؤتمر وإثرائه بحضوره.

كما شكر المشاركون في المؤتمر اتحاد الغرف العربية، ووزارة التغير المناخي والبيئة بدولة الإمارات العربية المتحدة، واتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وغرفة تجارة وصناعة الفجيرة، والجهات المتعاونة، على ما بذل من جهود في التنظيم والإعداد للمؤتمر. وأعربوا عن الامتنان على استضافة المؤتمر، وعلى الحفاوة البالغة التي أحيطوا بها خلال اقامتهم في الفجيرة بدولة الإمارات العربية المتحدة. والشكر موصول لكافة المشاركين في المؤتمر.